بيروت في ٢٩.٤.٢٠١١

عدم شرعية التدخل العسكري في البحرين

د. أحلام بيضون (بروفسور في القانون الدولي)

بعيدا عن القراءة السياسية نحاول هنا تحديد موقف القانون العام والقانون الدولي بشكل خاص من مسألة تدخل قوات درع الجزيرة في دولة البحرين. ولتحقيق ذلك لا بد من العودة إلى الظروف التي تم فيها ذلك التدخل.

أولا -ظروف التدخل وتوصيف الأزمة

اتخذ قرار التدخل العسكري في البحرين على أثر ثورة شعبية طالب فيها الثوار بتغيير نظام الحكم القائم، وأول خطواته تنحي رئيس مجلس الوزراء الذي مضى على بقائه في السلطة ٤٢ سنة، والمتهم بالإستبداد والتحكم بمفاصل البلاد، ثم إجراء إصلاحات أساسية تتمثل بالعدالة والمساواة بين جميع المواطنين، وبوضع حد للتجنيس على أساس مذهبي، وإقامة ملكية دستورية. غير أن مواجهة المظاهرات بالعنف، وسقوط شهداء طور هذه المطالب إلى حد المطالبة بإسقاط النظام مع كل رموزه وإقامة نظام جمهوري بدلا منه.

ثانيا- طبعية التدخل وعدم شرعيته

هل يحق لحكومة أن تطلب تدخل قوات عسكرية؟

حسب القانون الدولي يمكن لدولة أن تطلب التدخل من دولة أخرى أو عدة دول أو من منظمة إقليمية أو الأمم المتحدة لردع اعتداء خارجي، ويفترض في هذه الحالة أن تكون الحكومة ممثلة بصورة شرعية للشعب. غير أن القانون الدولي لا يجيز التدخل في حال نزاع داخلي، فهو يأخذ موقفا محايدا إزاء فرقاء النزاع. إن مبدأ عدم التدخل مكرس في المادة الثانية من ميثاق الأمم المتحدة.

غير أن تاريخ العلاقات الدولية عرف ما سمي بالتدخل الإنساني، وقد استعمل هذا المفهوم لتبرير تدخل القوى الكبرى لدعم فريق ترى أنه يوفر لها

مصالحها في الدولة المعنية أو المنطقة التي تقع فيها الدولة المعنية. في الآونة الأخيرة تحديدا في القمة العالمية لعام ٢٠٠٥ تم تكريس مفهوم "التدخل الإنساني" من قبل الأمم المتحدة عبر ما سمي "مسؤولية الحماية" الدولية كمبدأ دولي وتم تأكيده في قرار مجلس الأمن رقم ١٦٧٤.غير أن التدخل الإنساني الذي نتكلم عنه سواء ذاك التاريخي أو هذا القانوني الذي برز في السنوات الأخيرة يهدف ظاهريا إلى حماية مواطني الدولة التي يتم التدخل فيها من انتهاكات حقوق الإنسان من قبل حكومتهم، أو جهات أخرى بسبب عدم تمكن الحكومة المعنية من القيام بذلك الواجب.

إن أي تدخل خارج هذه الأسباب يعد تدخلا في الشؤون الداخلية للدولة المعنية، والدولة المقصودة هنا هي الأقليم والشعب والحكومة الممثلة شرعيا لذلك الشعب. وإذا كانت الحكومة هي الناطق الرسمي باسم الشعب في المحافل الدولية، فإنها تفقد هذه الصفة حين تصبح صفتها الشرعية موضع جدل. والأزمات الداخلية إذا كانت بين الشعب والحكومة هي التي تفقد الحكومة صفتها الشرعية والتمثيلية للشعب المعني. إذا كيف يمكن لحكومة أن تدعي تمثيل شعبها وطلب التدخل وشعبها في الشوارع والساحات يطالب بإسقاطها. إن نسبة الشعب المطالب بذلك هنا هي ذات أهمية نسبية، ومع ذلك فإن المظاهرات التي شهدناها في البحرين تبين أن أكثرية شعب ذلك البلد كانت ضد الحكومة وتطالب بتغيير النظام. أضف إلى ذلك أن من بيقي داعما للحكومة التي تنتمي أصلا إلى أقلية شعبية، هم المجنسون على أساس مذهبي، وإعادة النظر في تجنيسهم يشكل أحد مطالب المواطنين البحرينين.

إن كون التدخل قد حصل من قبل منظمة أقليمة هي إتحاد دول الخليج، لا يغير في طبيعة التدخل شيئا، إذا يبقى مبدأ عدم التدخل في أزمة داخلية هو القاعدة. هذا في حال نشوب نزاع عسكري، فكيف لو كان التدخل يرمي لقمع مظاهرات شعبية سلمية. لم يعرف التاريخ البعيد أو القريب تدخلا عسكريا ضد مظاهرات مسالمة. إذن التدخل الخليجي، تحديدا السعودي، المتمثل بإرسال قوات درع الجزيرة إلى البحرين، هو تدخل مدان حسب قواعد القانون الدولي.

ثالثا- الإنتهاكات المترتبة على ذلك التدخل ووجوب معاقبتها:

إن التدخل العسكري في البحرين تترتب عليه انتهاكات معاقبة دوليا:

- ينتج عنه احتلالا يتمثل بوجود قوات عسكرية خارجية على أرض دولة دون رضى شعبها، لكون الحكومة التي وافقت على ذلك لا تعتبر ممثلة له. إن القانون الدولي يعرف الإحتلال بأنه وجود قوات عسكرية على أرض الدولة ما بدون رضاها. وكما أسلفنا الدولة هنا هي الكيان المعنوي الممثل بحكومة شرعية تحمل الصفة التمثيلية للشعب، وهذا ما لا يتوفر في الحكومة البحرينية، وتم تأكيد ذلك من خلال يافطات المظاهرات الألفية على عدد سكان قليل، قبل أن يتم تفريقها باستعمال العنف.
- أن ينتج عنه اعتداءا يتمثل بمنع الشعب البحريني من استعمال حقه في تقرير مصيره واختيار نظام الحكم الذي يريده بحرية كاملة من خلال المشاركة في قمع المظاهرات المطالبة بالإصلاح والتغيير. إن الشعب هو مصدر السلطات، ومصدر الشرعية، والحكومة ليست قائمة بذاتها، إنها تقوم من خلال إرادة الشعب المعني.
- ينتج عنه انتهاكا لحقوق الإنسان لكون القوات العسكرية الخليجية شاركت وتشارك في تقتيل واعتقال وتعذيب المعتقلين من أطباء وصحفيين ورجال أعمال وأصحاب مهن حرة...
- إن إدخال قوات درع الجزيرة إلى البحرين من قبل حكومة ذات شرعية موضع جدل تتحمل مسؤوليته تلك الحكومة بالإضافة إلى مسؤوليتها عن ما ترتكبه بواسطة قواتها الذاتية من جرائم.
- إن دعاوى شخصية أي باسم الأشخاص، وعامة أي باسم المجموعات والشعب يمكن أن تقدم أمام مختلف الجهات القانونية المختصة سواء الوطنية منها أو الدولية.